البعثة الدائمة لمملكة
البحرين
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان مملكة البحرين
أمام
اللجنة القانونية السادسة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة
تحت البند 111
المتعلق بالتدابير الراميـة للقضاء على الإرهـاب الدولـي

الثلاثاء 5 أكتوبر2021م

ممثلة مملكة البحرين في اللجنة
رانيا أحمد الشروقي

السيدة الرئيسة،،

يسرني في البداية أن أتقدم إلى سعادتكم بأسمى آيات التهاني على توليكم رئاسة اللجنة القانونية (السادسة)، معبرة لكم عن ثقة مملكة البحرين بأن خبراتكم ستسهم في إنجاح أعمال هذه اللجنة.

السيدة الرئيسة،،

غدا الإرهاب اليوم بجميع صوره وشتى أشكاله ظاهرة تهدد وتستهدف استقرار الدول، الأمر الذي ينعكس سلباً على جهود المجتمع الدولي في إحلال الأمن والسلام في كافة أرجاء العالم، مما يعرقل الجهود الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويُحتم على المجتمع الدولي التعاون والتنسيق المشترك لمواجهتها والتعامل مع تداعياتها. وقد قامت مملكة البحرين بالعديد من الجهود المشهودة دولياً في مجال مكافحة الإرهاب، منها إصدار أدوات قانونية لحماية المجتمع من الأعمال الإرهابية ومواصلة تحديث ومراجعة نظمها لمواكبة تطور الجرائم المنظمة وتقوية الأدوات والتشريعات وحمايتها من استغلال المجرمين، وحرصًا على وفاءها بالتزاماتها الدولية.

السيدة الرئيسة،،

لقد تبوأت البحرين المرتبة الأولى عربياً، والثانية على مستوى دول الشرق الاوسط، من حيث الدول الأقل خطورة إزاء جريمة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وذلك وفق مؤشر "بازل" لمكافحة غسل الأموال الصادر خلال شهر سبتمبر من هذا العام، مما يؤكد على مكانة مملكة البحرين دولياً في هذا المجال، ويكثّف جهودها بالتعاون مع الشركاء لدرء خطر الإرهاب واجتثاثه، إيمانًا منها بأهمية التعاون والتوافق الأممي حول أمن الإنسان وسلامته.

كما قدمت المملكة تقرير المتابعة الثاني في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال شهر يونيو من هذا العام، التزاماً بالمعايير الدولية لمجموعة العمل المالي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF) ، وقد أسهمت هذه الجهود في وضع خطط عمل مستمدة من توصيات لجنة محاربة التطرف ومكافحة الإرهاب وتمويله وغسل الأموال ، كذلك حققت المملكة تقدماً ملحوظاً في تنفيذ الآليات التي وضعتها لاستكمال التحسينات على أنظمتها ورفع درجات الامتثال وفقاً لأحدث مستجدات توصيات مجموعة العمل المالي(FATF) .

السيدة الرئيسة ،،

إن مملكة البحرين ماضيةٌ في توحيد جهود مؤسساتها الوطنية سَيرًا على نهجها الثابت لمكافحة التطرف والإرهاب بكافة أشكاله وأنواعه، وتشدد على أهمية قطع التمويل عن الجماعات الإرهابية وتجفيف منابعه من خلال اتخاذ كافة الاجراءات والتدابير لكشف ومحاسبة جميع الداعمين للإرهاب، والعمل على رصد مختلف الأساليب والوسائل الحديثة التي تستخدمها الجماعات الإرهابية للقضاء عليها. لهذا أنشأت المملكة لجنة محاربة التَّطَرُّف ومكافحة الإرهاب وتمويله وغسْل الأموال برئاسة معالي وزير الداخلية وبتمثيل رسمي رفيع المستوى لتختص بجملة من الاختصاصات منها اقتراح السياسات وتقييم مخاطر الفكر المتطرف والإرهاب وغسْل الأموال، إضافة إلى تعيين وحدة منفذة تحت مظلة وزارة الداخلية لتصبح إدارة التحريات المالية مركزاً وطنياً لتلقي بلاغات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتزويد الإدارات الأمنية بالمعلومات لتعقب المجرمين وتوعية مختلف الجهات ذات العلاقة وتبادل المعلومات دولياً.

الجدير بالذكر أن عضوية المملكة في المركز الدولي لاستهداف تمويل الإرهاب والذي ترأسه كلاً من المملكة العربية السعودية الشقيقة والولايات المتحدة الأمريكية الصديقة تأتي من إيمانها بأهمية ودور الشراكات الإستراتيجية في تعزيز الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على الإرهاب بكافة أشكاله.

ختامًا السيدة الرئيسة،،

ستواصل مملكة البحرين تقديم الدعم اللازم في مواجهة الإرهاب وتجفيف مصادر تمويله، وتعرب عن موقف المملكة المتجذر والرافض لجميع صور الإرهاب و أشكاله، وموقفها الداعي للتعاون مع الاشقاء والحلفاء لمواجهة التطرف والارهاب مهما كانت أسبابه و دوافعه، مشددة على أهمية التصدي بقوة لهذه الظاهرة وفرض أشد العقوبات على الجهات الممولة للإرهاب، وعلى معتنقي التطرف العنيف لتحقيق وصون الأمن والسلم الدوليين.

شكراً سيدة الرئيسة...